

موضوع العدد

الملتقى التاسع لهيئات الضمان العربية

تنامت أهمية صناعة الضمان عالميا في الفترة الأخيرة، وشهدت بروز عدة اتجاهات أهمها تعزيز قدرة صناعة الضمان على التفاعل مع التغيير والتحديات الجديدة لدعم نمو التدفقات الاستثمارية والتجارية، وتهدة الأسواق التي تأثرت بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتبني إدخال مخاطر جديدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ مثل الإرهاب الجوي، وارتفاع تكلفة ضمان المخاطر لبعض الدول، وحجب ضمان المخاطر السياسية في دول أخرى، وتنامي عمليات الضمان قصيرة الأجل، وتزايد دور مؤسسات الضمان الخاصة في الأسواق التصديرية الدولية، ودخول عدد من هيئات الضمان الكبرى في عمليات الاندماج لتعزيز موقعها في أسواق الضمان العالمية. وفي إطار مواصلة جهودها لإرساء صناعة الضمان في الدول العربية وتطوير وسائل أدائها والنهوض بكفاءتها، ومع تنامي الوعي بأهمية نشاط الضمان ودوره في دعم حركة التجارة وتدفقات الاستثمار العالميين، نظمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتعاون مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (كوتيناس) الملتقى التاسع لهيئات الضمان العربية في مدينة تونس يوم ٢٠٠٢/٩/١٨ وقد شارك في الملتقى ١٧ خبيرا من هيئات الضمان الوطنية في كل من الأردن ومصر والسعودية وسلطنة عمان والمغرب والجزائر وتونس والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وبرنامج تمويل التجارة العربية، وشركة سورنكو للمعلومات التجارية في تونس بالإضافة إلى خبير دولي في مجال المعلومات التجارية. وقد باشرت المؤسسة هذا النشاط التنسيقي منذ عام ١٩٩٣ بهدف إيجاد منبر متخصص لتبادل الخبرة والمعارف المترجمة بشكل دوري منتظم في مجال تطوير استخدام منتجات الضمان وتسويق خدماته، ومناقشة الأمور الفنية التي تتعلق بأسس ومعايير تحديد اقساط الضمان وإعادة التأمين والتعويض والاسترداد. وكان محور الملتقى التاسع "المعلومات التجارية" وقد اختير هذا المحور لأهميته هذه المعلومات في اتخاذ قرار الضمان وحسن تطبيق السياسة الاكتتابية التي تحدد كفاءة أداء مؤسسات الضمان. يلخص الإطار رقم ١ مكان ومحاور ملتقيات الضمان السابقة.

وفي بداية الملتقى استعرضت هيئات الضمان الوطنية التطورات التي شهدتها خلال العام والتي شملت هذه الإنجازات:

- * تزايد وعي المصدرين العرب، رغم تباينه، بأهمية خدمات ضمان الائتمان التي تقلل مخاطر عدم السداد وتمكنهم من استكشاف أسواق تصديرية غير تقليدية والدخول فيها وكذلك التعامل مع مشتريين جدد بالإضافة إلى زيادة صادراتهم إلى المشتريين الحاليين. وما زال هنالك حاجة لتعميق مفاهيم الضمان وثقافته في أوساط مجتمع الأعمال العربي.
- * الاستفادة من استخدام برنامج التصنيف الائتماني الإلكتروني بالمشاركة مع الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (الكوفاس) واتحاد الائتمان (كريدت اليانس).
- * زيادة عدد المشاركين في قواعد البيانات للمعلومات الائتمانية المحلية.
- * تعزيز استخدام الأعمال الإلكترونية خاصة أن جميع هيئات الضمان العربية قد أقامت مواقع شبكية. وتواصل هيئات الضمان العربية إدخال تحسينات على شكل ومضمون مواقعها الشبكية

وجعلها أكثر تفاعلا مع احتياجات العملاء وخاصة من حيث تعبئة الطلبات من المواقع مباشرة. ويشير الإطار رقم ٢ إلى عناوين المواقع الشبكية لهذه الهيئات.

* الاهتمام بالدخول في شراكات استراتيجية مع المؤسسات العالمية المتخصصة لتحقيق التميز في الأداء الفني لصناعة الضمان الوطنية والإقليمية.

ومن جهة أخرى شهد عام ٢٠٠١ انطلاق عمليات التمويل لبرنامج تمويل وضمان الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية بقيمة تجاوزت ١٠٠ مليون دولار. أما فيما يتعلق بنشاط الضمان فقد وقع الصندوق خلال العام اتفاقية عامة للشراكة مع شركة الكوفاس يشمل تحديد البوليصة الشاملة واتفاقية إعادة التأمين واتفاقية التحالف، ومن المتوقع أن يصدر البرنامج أول بوليصة تأمين في بداية عام ٢٠٠٣.

كما اختيرت وكالة ضمان الائتمان الصادرات بسلطنة عمان عضوا في لجنة التسيير العامة لاتحاد الائتمان (كريدت اليانس) الذي ترعاه الكوفاس ويدخل في عضويته الهيئات العربية الوطنية وكذلك الهيئات الإقليمية التي تتمثل في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وبذلك أصبحت وكالة ضمان ائتمان الصادرات بسلطنة عمان أول وكالة ضمان عربية يتم اختيارها لتلعب دورا مزدوجا كمنسق إقليمي لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط وعضو بلجنة التسيير العامة لاتحاد الائتمان التي تتضمن مهامها تقديم المشورة لأعضاء اتحاد الائتمان ودراسة وتقويم أهداف واستراتيجيات اتحاد الائتمان المستقبلية.

وباشرت الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بتنفيذ برنامج العمل الخاص بإرساء نظام الجودة "إيزو ٩٠٠١"، ومن المتوقع أن تحصل الشركة على شهادة الجودة "إيزو ٩٠٠١" نهاية عام ٢٠٠٢، مما سينعكس على تعزيز كفاءة الأداء وفق المواصفات الدولية لصناعة الضمان.

وقامت خلال العام الماضي الشركة المصرية لضمان الصادرات بإصدار أول وثيقة لضمان الصادرات غير المنظورة لقطاع السياحة مع تنامي الاهتمام بمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدولة. ومن جهة أخرى قامت الشركة بتنشيط التعامل في وثيقة المعارض التي يحصل بموجبها المصدر على دعم يصل إلى ٥٠% من تكاليف إنشاء وتجهيز الجناح في المعارض التي توافق عليها الشركة مع إقرار بعض الضوابط بهذا الشأن.

استعرض ممثل برنامج تمويل التجارة العربية عمليات البرنامج التراكمية منذ بدء نشاطه في مطلع عام ١٩٩١ حتى ٢٠٠٢/٨/٣١ إذ بلغ عدد الطلبات التي تم تسلمها ١٢٩٩ طلبا بقيمة ٣,٤٠ مليار دولار لتمويل صفقات تجارية قيمتها ٣,٨٨ مليار دولار، وقد وافق البرنامج على إعادة تمويل بما قيمته ٢,٦٧ مليار دولار. وقام البرنامج بإبرام ٢٦٥ اتفاقية خط ائتمان بلغت قيمتها الإجمالية ٢,٣٦ مليار دولار، وتم سحب مبلغ ٢,٢٠ مليار دولار، منها وسددت الوكالات الوطنية ١,٩٤ مليار دولار منها في حين بلغ الرصيد العام لخطوط الائتمان ٤٦٢ مليون دولار، وقد وصل عدد الوكالات الوطنية حتى نهاية عام ٢٠٠١ إلى ١٢٩ وكالة تنتشر في ١٨ قطرا عربيا و٣ دول أجنبية.

وقد انشئ البرنامج بهدف الإسهام في تعزيز المبادلات التجارية في السلع عربية المنشأ بتوفير خطوط ائتمان يتم من خلالها إعادة تمويل الصفقات التجارية التي تحولها الوكالات الوطنية المتمثلة بالبنوك والمؤسسات المالية في البلدان العربية والتي يتكامل عمل البرنامج مع عملها في توصيل خدمات تمويل البرنامج إلى المصدر أو المستورد العربي. وأقر مؤخرا تمويل التجارة العربية مع دول غير عربية ورفع نسبة التمويل من ٨٠% من قيمة الصفقات التجارية إلى ١٠٠%.

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد شهدت إقرار مجلس المحافظين زيادة رأس مالها بمقدار ١٠٠ مليون دولار وباشرت في الإعداد لتنفيذ توسيع مظلة الضمان كي تشمل الصادرات العربية للدول غير العربية وذلك من حيث تحديد أولويات التنفيذ وتوفير متطلباته. وصاحب ذلك إجراء تغيير في أجهزة المؤسسة تم بموجبه استحداث مجلس إدارة بدلا عن لجنة الإشراف وإلغاء منصب نائب المدير العام، وانعكس ذلك في تعديل اتفاقية المؤسسة من حيث تحديد صلاحيات المجلس المستحدث والصلاحيات الجديدة للإدارة التنفيذية للمؤسسة. وانطلاقاً من اهتمام المؤسسة بعملية استقصاء الآراء وتقويم الوضع الراهن في مجال الإفادة من المعلومات التجارية في عمليات الضمان وبالنظر لأهمية وحساسية هذا الموضوع لجأت إلى رصد آراء المعنيين من خلال إجراء استبيان عبر توزيع استمارة خاصة بالمعلومات التجارية على الأطراف المشاركة كافة قبل انعقاد الملتقى. وتضمنت الاستمارة السؤال حول مصادر المعلومات التجارية المتعددة والتي تشمل شركات متخصصة ووكالات الضمان الوطنية وغرف التجارة والصناعة والمصارف والملحقيات التجارية بالسفارات والاتحادات الدولية والميزانيات السنوية والادلة وشركات التصنيف الائتماني وشركات المعلومات الائتمانية، سواء كانت بخصوص المستوردين أو المصدرين أو المصارف الداخلة في عمليات الضمان. كذلك درجة تجاوب هذه المصادر وتقويم كفاءتها ومدى دقة المعلومات التجارية المقدمة ودرجة الاعتماد على مصداقيتها وسرعة التسلم. إضافة إلى السؤال حول عدد التقارير المطلوبة للطلب الواحد لاتخاذ قرار الضمان ومتوسط كلفة التقرير ونوعية المؤشرات الواردة في التقرير وأوزانها وحالات تكرار التعامل. وجاء في الاستبيان طلب بيانات إحصائية للفترة الزمنية ١٩٩٩-٢٠٠١ من حيث عدد التقارير المطلوبة وسرعة التسلم وعدد القرارات التي اتخذت بالاستناد إلى مصادر المعلومات مع تحديد المصادر للفترة ذاتها. ومن جهة أخرى طلب الاستبيان إيضاح العلاقة بين تقارير المعلومات الواردة وتحقق المخاطر من خلال قياس حجم وقيمة التعويضات المطلوبة ونسبتها إلى حجم عمليات الضمان والى حجم الأقساط فيما يدعى بنسبة الخسارة وإن كان السبب عدم دقة المعلومات الواردة في التقارير. وأخيراً استوضح الاستبيان عن مدى استخدام تقنيات الاتصال الإلكتروني عبر شبكة الانترنت في الحصول على المعلومات التجارية وإن كانت الخدمة مجانية أو مدفوعة وإن كان لهم اشتراك مع قواعد البيانات على شبكة الانترنت ومدى دقتها وكلفتها.

وقد عرضت المؤسسة في الملتقى أهم نتائج الاستبيان وفقاً للردود التي تلقتها وتشمل:

- * اعتماد مؤسسات الضمان على شركات المعلومات كمصدر رئيسي للحصول على معلومات عن المستوردين الذين تتخذ بشأنهم قرارات الضمان. وتأتي الميزانيات السنوية في المرتبة الثانية من حيث اعتمادها كمصدر للمعلومات، تليها الاتحادات الدولية والمصارف في المرتبة الثالثة.

- * زيادة حاجة مؤسسات الضمان إلى الحصول على معلومات أكثر دقة عن المصدرين المتقدمين بطلبات ضمان. ويتبين ذلك من خلال عدم اكتفاء مؤسسات الضمان بالمعلومات المتوافرة في طلب الضمان وتوجهها إلى شركات المعلومات للحصول على معلومات أكثر دقة.

- * لا تزال شركات المعلومات تحتاج إلى تحسين نوعية المعلومات التي توفرها خاصة فيما يتعلق بمستوردين في المنطقة العربية والأفريقية حيث تواجه صعوبات إما بسبب عدم توافر المعلومات أو بسبب ضعف الوعي بأهمية هذا الجانب.

- * اعتماد مؤسسات الضمان بالدرجة الأولى على المؤشرات المالية كأساس لاتخاذ قرار توفير الضمان، وتأتي مؤشرات الانتظام في الدفع وحجم المبيعات والشكل القانوني وتاريخ الإنشاء في المرتبة الثانية من حيث أهميتها في عملية اتخاذ قرار توفير الضمان.

* لا تزال شركات المعلومات مدعوة لبذل جهد أكبر حتى تقلص الفترة اللازمة لتوفير تقارير المعلومات المطلوبة من مؤسسات الضمان، إذ تبين نتائج الاستبيان أن ٧٣% من تقارير المعلومات يتم تسلمها في فترة تتراوح بين ٨ و ١٥ يوماً في حين تمثل التقارير المتسلمة خلال فترة لا تزيد عن ٧ أيام نسبة ٢٥% من إجمالي التقارير.

وتجدر الإشارة إلى أن مصادر المعلومات التي تعتمد عليها مؤسسات الضمان تقسم إلى مصادر مباشرة يتم من خلالها الاتصال مباشرة بالطرف المعني (المستورد) وطرح أسئلة تمكنها من الحصول على معلومات إضافية، أو مصادر غير مباشرة تتمثل في الحصول على معلومات من المصدر: البنك الممول أو من مصادر خارجية مثل شركات المعلومات الائتمانية. وتكون هذه المعلومات متوافرة وجيدة عندما يتعلق الأمر بشركات كبيرة، حيث تقوم هذه الشركات عادة بتوفير كم ملحوظ من المعلومات تتعلق بنشاطها ووضعها المالي. بينما في حال الشركات المتوسطة والصغيرة التي يستعلم عنها، فإن المعلومات المتوافرة تكون ضئيلة بسبب إجماع هذه الشركات على توفير المعلومات الناجم عن ضعف الوعي بأهمية هذا الجانب أو لاعتبارات خاصة مثل الكلفة المادية، ويلجأ في هذه الحالة إلى الحصول على معلومات إضافية من خلال تجربة المصدر وتجربة البنك مع المستورد المعني، ونفيد معرفة المحيط التنافسي لقطاع النشاط المعني في تحسين القدرة على تقييم المخاطر. ويؤدي عدم كفاية المعلومات المتوافرة إلى حاجة مؤسسات الضمان إلى المشاركة في تغطية المخاطر أو محاولة تخفيفها بأساليب مختلفة. وفي هذه الحالة يكون أفضل الحلول مشاركة البنوك أو المصدر في تحمل المخاطر. لذلك فإن مهمة شركات المعلومات في الدول النامية صعبة جداً مقارنة بنظيراتها العاملة في الدول المتقدمة.

وتمكن المعلومات الائتمانية - على وجه الخصوص - مؤسسات الضمان من الوقوف على مدى التزام الشركة بالوفاء بديونها ومن هنا تبرز أهميتها في عملية اتخاذ قرار الضمان، خاصة فيما يتعلق بالائتمان قصير الأجل وتحديد سقف الضمان التي تأخذ في الاعتبار الحجم الإجمالي للالتزامات هيئة الضمان والحد الأقصى لكل عملية، وتعوض نقص المعلومات إلى حد ما باعتماد سياسة تؤدي إلى توزيع المخاطر وزيادة أقساط الضمان بما فيه الكفاية وتكوين محفظة متنوعة تخفف من احتمال وقوع الخطر.

كما تتضمن تقارير المعلومات التجارية بعض الوقائع التي يصعب الحصول عليها من المصادر الأخرى والتي تمكن من مقارنة ومقاربة المعلومات المتوافرة. وتختلف تقارير المعلومات من شركة معلومات إلى أخرى. وينبغي أن تتضمن هذه التقارير البيانات التالية: اسم الشركة وعنوانها، الشكل القانوني، المالكون وتوزيع رأس المال، النشاط الرئيسي، البنك المتعامل معه وغير ذلك، كما تتضمن بيانات عن النتائج المالية السنوية للشركة. ويحتاج محلل البيانات المتاحة في التقرير إلى معرفة طبيعة هذه المعلومات ومحدوديتها والكيفية التي تم الحصول عليها بها. ويقدر سوق استهلاك المعلومات بـ ٣,٥ مليار دولار أمريكي، لا يتجاوز نصيب الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة ما نسبته ٠,٥% منها. وقد خلص الملتقى إلى التأكيد على أهمية المعلومات باعتبارها تمثل حجر الزاوية في صناعة ضمان ائتمان الصادرات، وضرورة تدعيم هذا النشاط في المنطقة العربية في ضوء الصعوبات التي تتعرض لها شركات المعلومات في ممارسة نشاطها بسبب ضعف الوعي ومحدودية الثقافة المعلوماتية. واتفق المشاركون على ضرورة العمل الدؤوب لدى الجهات المعنية لتبيان أهمية المعلومات التجارية وضرورة دفعها بجهد مركز على المستوى الوطني وتعزيز ذلك بعمل عربي مشترك.

كما أشاد المشاركون في الملتقى في جلسته الختامية بدرجة النضج المكتسب في مداورات الأعضاء، وارتأوا أن يكون موضوع تبادل المستجدات في أعمال الأعضاء بندا مستمرا في الاجتماعات التالية، وأشاروا إلى ضرورة مراجعة توصيات الملتقيات السابقة ومدى تنفيذها ومناقشة موضوع توزيع الأدوار بين هيئات الضمان الوطنية والإقليمية. كما تقرر أن يكون محور الملتقى العاشر بحث علاقة هيئات الضمان مع المؤسسات التمويلية.

ملتقيات هيئات الضمان العربية التي تنظمها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

البيان	التاريخ	الانعقاد	محور الملتقى
الملتقى الأول	١٩٩٣/١١/٢٨	القاهرة- جمهورية مصر العربية	إقرار الإطار التنظمي للملتقى
الملتقى الثاني	١٩٩٤/١٢/٥	سوسة - الجمهورية التونسية	وضع إطار لتحديد أفاق التعاون بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئات الضمان الوطنية العربية في مجال تأمين المخاطر غير التجارية للتجارة العربية البينية خاصة التأمين المشترك واتفقيات إعادة التأمين الاختيارية
الملتقى الثالث	١٩٩٥/١١/٧	الدار البيضاء- المملكة المغربية	استعراض تجارب هيئات ضمان العربية. بحث الإجراءات القانونية الخاصة بالاسترداد والتعويض.
الملتقى الرابع	١٩٩٦/١٢/٩	مقر المؤسسة - دولة الكويت	بحث الأسس والمعايير لأقساط ضمان ائتمان الصادرات. بحث نوعية المعلومات الائتمانية المطلوبة.
الملتقى الخامس	١٩٩٧/١٢/١٠	مسقط- سلطنة عمان	بحث أساليب تسويق خدمات ضمان ائتمان الصادرات
الملتقى السادس	١٩٩٨/١٢/٩	عمان - المملكة الأردنية الهاشمية	بحث تطوير منتجات الضمان
الملتقى السابع	٢٠٠٠/٢/١	مقر المؤسسة - دولة الكويت	استعراض مستجدات صناعة الضمان
الملتقى الثامن	٢٠٠١/١١/٥	جدة - المملكة العربية السعودية	بحث أهمية المعلومات الائتمانية ونوعيتها.
الملتقى التاسع	٢٠٠٢/٩/١٨	تونس - الجمهورية التونسية	بحث أهمية المعلومات التجارية ونوعيتها

الموقع الشبكي	الهيئة	التسلسل
www.jlgc.com	الشركة الأردنية لضمان القروض	١
www.sfd.gov.sa	الصندوق السعودي للتنمية برنامج تمويل الصادرات	2
www.ecgaoman.com	وكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية	3
www.cagex.com	الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات	4
www.smaex.com	الشركة المغربية لتأمين الصادرات	5
www.ecgegypt.com	الشركة المصرية لضمان الصادرات	6
www.cotunace.com.tn	الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية	7
www.ICIEC.org	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وانتمان الصادرات	٨
www.iaigc.org	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	9

استثمار

الأردن

أصدرت مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية في تموز (يوليو) العدد الأول من نشرة دورية تعنى بشؤون الاستثمار في الأردن بعنوان "رسالة الاستثمار"، بهدف بناء جسور التعاون المثمر مع الجهات المعنية بالاستثمار والارتقاء بجهود الترويج شكلا ومضمونا مع توظيف واستثمار جميع الامكانيات المتاحة، وقد شمل العدد الأول مجموعة من المواضيع تركز معظمها حول الاستثمار بما في ذلك القوانين والمشاريع وأنشطة التدريب منها موافقة مجلس الوزراء على قرار المجلس الأعلى للاستثمار بشمول قطاعات خدمات نقل وتوزيع واستخراج المياه والغاز والمشغقات النفطية بخطوط الأنابيب إلى القطاعات المستفيدة في الإعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار. كما جاء في النشرة أن وزراء الطاقة في كل من الأردن ومصر وسوريا ولبنان قد اتفقوا على تأسيس الهيئة العربية للغاز الطبيعي التي تضم الدول الأربع وسيكون مقرها في مدينة بيروت مع عزمهم إنشاء شركة عربية لنقل وتسويق الغاز بين الدول الأربع.

لمزيد من المعلومات:

البريد الإلكتروني: info@jib.com.jo

الموقع الشبكي: www.jordaninvestment.com

لبنان

بلغ إجمالي الاستثمارات الوارد إلى لبنان، وفقا لبيانات المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (أيدال)، حوالي ٩٠٠ مليون دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢ على المستوى القطاعي جاء قطاع السياحة في المرتبة الأولى "فنادق ومنتجعات سياحية ومطاعم وملاهي"، فيما توزع الباقي على قطاعات المصارف والبناء والتوظيف في سندات الخزينة اللبنانية بالدولار والليرة. أما فيما يتعلق بمصادر هذه الاستثمارات فتشير البيانات إلى أن

معظمها من دول عربية وتحديدا خليجية فيما يعود المتبقي لمغربيين لبنانيين وأجانب. وقد استطاعت الحكومة اللبنانية جذب هذه الاستثمارات رغم قيام مؤسسات التصنيف الدولية خفض التصنيف الائتماني السيادي لدرجة مضاربة مما رفع درجة المخاطرة الدولية بسبب تفاقم الدين العام وارتفاع خدمته. ويتوقع أن ترتفع قيمة الاستثمارات الواردة إلى لبنان، وفق مسح (أيدال) -الذي شمل عددا من المستثمرين في الدول العربية والأجنبية- إلى حوالي ١,٥ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠٠٢.

من جهة أخرى تشير الإحصاءات الرسمية المتوافرة إلى أن عدد المصانع المنشأة حتى حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ بلغ حوالي ٤٤٦ مصنعا جديدا مقابل ٢٧٢ مصنعا جديدا خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٠١ بزيادة نسبتها ٦٤%، وأن عدد فرص العمل التي وفرتها هذه المصانع الجديدة بلغ حوالي ٣٦٥٧ وظيفة مقابل ٢٠٢٢ وظيفة جديدة عام ٢٠٠١ (بزيادة نسبتها ٩١ %). وأن قيمة رأس المال المستثمر في هذه المصانع بلغت حوالي ٦٢,٠٥ مليون دولار مقابل ٣٢,٥ مليون دولار للفترة ذاتها عام ٢٠٠١ (بزيادة نسبتها ٩١%).

الكويت:

من المتوقع أن يتجاوز الحد الأعلى لرؤوس أموال الصناديق الاستثمارية في الكويت منذ بداية تطبيق قانون الصناديق عام ١٩٩٤ حتى نهاية ٢٠٠٢ حوالي ٩,٧ مليار دولار، وأن يبلغ عددها ٦٠ صندوقا. ومنذ تطبيق قانون الصناديق وحتى يوليو ٢٠٠٢ تم إنشاء ٥٣ صندوقا استثماريا يصل الحد الأعلى لرؤوس أموالها إلى ٩,١ مليار دولار. وقد شهد عاما ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ فورة في إنشاء الصناديق، حيث بلغ عددها ٢١ صندوقا يصل الحد الأعلى لرؤوس أموالها ٤,٤ مليار دولار منها ٩ صناديق تم إنشاؤها عام ٢٠٠١ وفرت حوالي ١,٨ مليار دولار، و ١٢ صندوقا تم إنشاؤها من قبل البنوك وشركات الاستثمار منذ بداية عام ٢٠٠٢ وحتى يوليو ٢٠٠٢ وفرت ٢,٦ مليار دولار ومرشحة للارتفاع إلى ما يزيد على ٣ مليار ات دولار مع نهاية عام ٢٠٠٢.

شبكة أوروبية - متوسطة لتشجيع الاستثمار:

انطلقت مؤخرا الشبكة الأوروبية المتوسطة لتشجيع الاستثمار بتنظيم من هيئة الاستثمار الفرنسية التي ستولى تنفيذ الشبكة ضمن برنامج "ميذا للتعاون بين الاتحاد الأوروبي و ١٢ دولة في جنوب وشرق البحر المتوسط منها مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وفلسطين والأردن ولبنان وسوريا وقبرص وتركيا. وتهدف الشبكة إلى تعزيز التعاون بين هيئات تشجيع الاستثمار في دول المتوسط وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إقليم البحر المتوسط سواء من الاتحاد الأوروبي أو دول الشرق الأوسط.

ويستغرق تنفيذ المشروع ثلاث سنوات ويتم على مرحلتين بتكلفة إجمالية قدرها ٥ ملايين يورو تغطي المفاوضات الأوروبية ٨٠% منها. وسيركز المشروع على ثلاثة محاور أساسية:-
* الدعم المؤسسي لهيئات تشجيع الاستثمار في دول البحر المتوسط من خلال التدريب ونقل المعلومات وتبادل الخبرات.

* إقامة فعاليات مشتركة: اجتماعات وزيارات وفود ومؤتمرات.

* إنشاء قاعة معلومات خاصة بجذب الاستثمار والفرص المتاحة في كل دولة.

المغرب

أصدرت مديرية الاستثمارات الخارجية بالمغرب أول عدد من مجلة فصلية بعنوان "استثمار" في نيسان (أبريل) ٢٠٠٢، من أجل خلق منبر للتواصل وفتح النقاش والمساهمة بين أصحاب القرار والمهتمين بالاستثمار والنشاطات الموازية له، واستعراض تجارب مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي من مستثمرين ومنظمات وجمعيات مهنية وعلمية وجمعيات مستهلكين على المستويين المحلي والعالمي، بالإضافة إلى تعزيز تبادل الآراء حول القضايا المتعلقة بالاستثمار بما في ذلك بلورة سياسة قطاعية وجهوية. وسيتضمن كل عدد من المجلة ملفا خاصا بموضوع معين، وشمل العدد الأول ملفا خاصا حول قطاع السياحة الذي يكتسب أهمية وطنية لميزته الاقتصادية الاستراتيجية وإمكانيات نموه. كما تشمل المجلة ركنا دائما بعنوان "زوم" مخصص للتعريف بمؤسسة وطنية أو دولية مختصة بالاستثمار. وقد تضمن العدد الأول التعريف بمديرية الاستثمارات الخارجية بالمغرب، وإبراز الإطار القانوني والمؤسسي لتوفير مناخ ملائم للاستثمار المحلي والأجنبي. وفي هذا الصدد أشار العدد إلى أنه سيتم إنشاء ١٦ مركزا جهويا قبل نهاية عام ٢٠٠٢ في أنحاء البلاد إضافة إلى إطلاق خدمة النافذة الموحدة (شباك مساعدة المستثمرين) لغرض توفير المعلومات الضرورية حول الاستثمار الجهوي للمستثمرين، بالإضافة إلى دراسة جميع التراخيص الإدارية وإعداد الأعمال الإدارية لتحقيق مشاريع الاستثمار إذا كان الاستثمار المزمع إنجازه يقل عن ٢٠٠ مليون درهم. أما إذا كان الاستثمار يساوي أو يزيد على ٢٠٠ مليون درهم، فإن (الشباك) يقوم بدراسة العقود ومن ثم تحويلها إلى السلطة الحكومية المختصة من أجل المصادقة والتوقيع عليها من طرف الجهات المتعاقدة.

لمزيد من المعلومات:

البريد الإلكتروني: info@morocco-invest.com

الموقع الشبكي: www.morocco-invest.com

منتدى الخليج الاقتصادي

يعقد منتدى الخليج الاقتصادي، لأول مرة، في العاصمة العمانية مسقط خلال الفترة من ١-٣ تشرين أول (نوفمبر) ٢٠٠٢ تحت شعار "مواجهة التحديات والفرص الناشئة" بتنظيم من المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات والمجلس الاقتصادي البحريني والهيئة العامة للاستثمار في السعودية والبنك الأهلي في قطر، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويسعى المنتدى، الذي سيكون تظاهرة سنوية للقطاع الخاص بالتناوب بين دول المجلس، إلى تعزيز مستوى الحوار بين كبار شخصيات القطاع الخاص بدول مجلس التعاون، وزيادة آفاق التعاون بين الحكومات الإقليمية والشركات والمؤسسات العاملة بالمنظمة، ورفع مستوى تبادل الخبرات الدولية في مجال الأعمال. ويسعى المنتدى ليكون أكبر همزة وصل تربط ما بين جميع رجال الأعمال والمستثمرين بدول مجلس التعاون وشركاتهم في المناطق الأخرى من العالم.

يضم برنامج المنتدى خمس جلسات بما فيها الجلسة الافتتاحية، وتشمل مجالات متعددة منها مواجهة التحديات والفرص الناشئة، الميزة التنافسية، العمليات المصرفية والتمويل، مشروع السوق، تنمية الموارد البشرية، البنية التحتية.

لمزيد من المعلومات:

البريد الإلكتروني: darran@omantel.net.com

الموقع الشبكي: www.gulfeconomicforum.com

مؤشرات

مؤشر التنمية البشرية

تتزايد أهمية المؤشرات الاجتماعية التي تعكس مدى نجاح جهود تنمية رأس المال البشري الذي أصبح هو عصب التنمية المستدامة والامل في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ومن جانب آخر تعزيز التلاحم الاجتماعي ومحاربة الفقر والبطالة والاستغلال الكفوء للقدرات الانتاجية وتزايد جهود صلاح الحكم لتعظيم الرفاه الإنساني ومواجهة تحديات العولمة وتعظيم المزايا.

وفي هذا الصدد يلاحظ المتتبع لوضع الدول العربية وفق مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا منذ عام ١٩٩٠ على أساس متوسط عوامل ثلاث هي الصحة (العمر المتوقع عند الولادة) واكتساب المعرفة من خلال التعليم (نسبة البالغين الملمين بالقراءة، نسب الالتحاق بمستويات التعليم) والنتائج المحلي الإجمالي للفرد، يجد انه بلغ بالمعدل ٦٥٣،٠ عام ٢٠٠٠ مقارنة مع ٥٥٠،٠ عام ١٩٩٠، وتصنف الـ ١٨ دولة عربية الداخلة في المؤشر إلى ٤ دول عربية ذات تنمية بشرية مرتفعة (رصيد المؤشر المسجل ٨٠ % حتى ١٠٠%) و ١٠ دول ذات تنمية بشرية متوسطة (رصيد المؤشر المسجل ما بين ٥٠% إلى ٧٩%) و ٤ دول ذات تنمية بشرية متدنية (الرصيد المسجل للمؤشر ما دون ٥٠%). وقد ارتفع عدد الدول الداخلة في المؤشر إلى ١٧٣ دولة.

وبالنظر إلى مدى تطور التنمية البشرية في الدول العربية خلال العقدين الماضيين، شهدت الدول العربية خلال الفترة من ١٩٩٨٥-٢٠٠٠ تحسنا نسبيا في نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩٩٠ دولار عام ١٩٨٥ إلى ٤٥٢٠ دولار عام ١٩٩٥ ثم إلى ٤٧٩٣ عام ٢٠٠٠ وكذلك ارتفعت توقعات العمر من ٦١ سنة إلى ٦٦ سنة عام ١٩٩٥ و ٦٦، ٨ سنة عام ١٩٩٨٥ عام ٢٠٠٠ والقدرة على القراءة والتعليم ارتفعت من ٤٨% إلى ٥٩،٧% عام ١٩٩٥ ثم ٦٢،٠٠% عام ٢٠٠٠.

ووفق مؤشر عام ٢٠٠٠ الذي صدر مؤخرا في إطار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، بعنوان تعميق الممارسات الديمقراطية في عالم متشقت، يعتبر معدل مؤشر التنمية البشرية لمجموعة الدول العربية (٦٥٣،٠) مقاربا لمعدل الدول النامية (٦٥٤،٠) ولكن منخفضا عن المعدل العالمي (٧٢٢،٠) ومعدل الدول المتقدمة (٩٠٥،٠). وقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشر التنمية البشرية معدلا على أساس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والنشاط الاقتصادي، وكذلك مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر الفقر للدول المتقدمة لجذب الانتباه الى تنامي الفقر داخل هذه الدول.

وقد شهدت الدولة العربية جهودا متباينة منذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠١ لإصدار تقارير تنمية بشرية قطرية منها مصر (٦ تقارير قطرية)، الأردن والكويت وموريتانيا (٤ تقارير قطرية لكل منها) ولبنان والمغرب (٣ تقارير قطرية لكل منهما) والجزائر والعراق والصومال واليمن وفلسطين (تقريرين قطريين لكل منها) والبحرين وليبيا والسعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات (تقرير قطري واحد لكل منها).

ومع تزايد الاهتمام بهذا المؤشر كإحدى أدوات السياسات التنموية والسكانية والاجتماعية الوطنية ولمواكبة تكامل النواحي الإنسانية النوعية، برز مؤشر التنمية الإنسانية الذي دخل فيه

إضافة إلى العوامل السابقة مقياس الحرية (حريات سياسية واقتصادية والفرص الاجتماعية والشفافية والأمن الاجتماعي) وتمكين النوع (تمكين المرأة) والمجتمع الرقمي (عدد الحواسيب والاتصال مع شبكة الانترنت) والإجراءات البيئية (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد).

وقد تبين من خلال التقرير الأول للعام ٢٠٠٢ في سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية، بعنوان خلق الفرص للأجيال القادمة، الذي أصدره مؤخرا المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وشارك فيه نخبة من الخبراء العرب وآخرين مستقلين، تبين عدة نواقص تهدد التنمية الإنسانية في الدول العربية والتي رغم مضي عدة عقود من الإصلاحات الاقتصادية إلا أنها لم تعكس تطورا مماثلا على الصعيد الاجتماعي والإنساني. واهم النواقص التي استنتجها التقرير والتي أعاققت جهود التنمية الإنسانية في الدول العربية:

- سيادة النزاعات والحروب ووجود الاحتلال الإسرائيلي الذي أثر على كافة جوانب التنمية الإنسانية.

- النواقص الخاصة بتمكين المرأة .

- نقص الحريات الإنسانية.

- عدم كفاية جهود اكتساب المعرفة وتنمية القدرات الإنسانية.

وتحتاج هذه النواقص إلى معالجة مكثفة ومتوازنة في العقد المقبل لتوسيع الخيارات والفرص والحوافز أمام الأجيال المقبلة للوصول إلى توزيع اعدل للثروة يحقق مستويات معيشة ورفاهية معقولة للمنطقة العربية تعزز بناء مستقبل أفضل مع الالتفات إلى الاعتبارات البيئية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني ودور القطاع الأهلي في العملية التنموية.

إلا أن التقرير أشار إلى بعض الاستنتاجات المشجعة في مجال التنمية البشرية العربية خلال ٣٠ عاماً أهمها:

- تحسن الوضع الصحي الذي يعكسه ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة ١٥ عاماً وانخفاض معدلات وفيات الأطفال عند الولادة بنسبة ٦٠% وارتفاع عدد السرعات الحرارية للفرد من الغذاء وحصاة الفرد من مياه الشرب (رغم أن توقعات البنك الدولي ان تتخفف نسبة استهلاك الفرد العربي للمياه من ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً عام ١٩٩٧ وهي حافة الفقر المائي الى ٧٤٠ متراً مكعباً سنوياً للفرد عام ٢٠١٥).

- تحسن الوضع التعليمي الذي يعكسه تضاعف نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة وخاصة نسبة النساء (٣٠٠%)

- تحسن نسبي في مستوى المعيشة والدخل للفرد عكسه تراجع نسبة الفقر المدقع .

ويمكن تلخيص بعض المؤشرات الأخرى التي جاءت في التقرير:

- نسبة نمو السكان (الخصوبة) في الدول العربية من أعلى المعدلات حول ٣,٥% عام ١٩٩٨ مقارنة مع المعدل العالمي حول ٢,٧%.

- عدد الأميين العرب (من البالغين) نحو ٦٥ مليون شخص منهم ٦٠% نساء.

- عدد الأطفال من ٦-١٥ غير الملتحقين بالمدارس نحو ١٠ ملايين طفل عربي ويتوقع ان يرتفع العدد إلى ١٤ مليون طفل عام ٢٠١٥.

-نسبة استخدام شبكة الانترنت متدنية حول ٠,٦% من عدد السكان في الدول العربية البالغ ٢٨١,٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠.

- معدل انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي بين السكان ١,٢%.

- نسبة الاستثمار في البحث والتطوير متدنية جدا وهي اقل من ربع المتوسط العالمي وتبلغ ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (المقدر بحوالي ٧٠٩ مليارات دولار عام ٢٠٠٠).

- متوسط نسبة البطالة في الدول العربية مرتفعة حوالي ١٥ ٪. وبذلك تحتاج المنطقة العربية إلى ان تنمو بمعدل ٥٪ سنويا كي تستطيع خلق فرص عمل جديدة للعمل للعاطلين عن العمل وللقادمين الجدد لسوق العمل.

- نمت صادرات الدول العربية خلال عقد التسعينات بمعدل ١,٥٪ في السنة بينما كان المعدل العالمي لنمو الصادرات للفترة ذاتها حوالي ٦٪ وتركزت صادرات الدول العربية على النفط ومشتقاته (٧٠٪ من إجمالي الصادرات).

- الفجوة التمويلية في الدول العربية تتراوح بين ٧٥٠ - ١٤٠٠ مليون دولار.

- نسبة الإنفاق على برامج الأمان الاجتماعي لمحاربة الفقر في الدول العربية متدنية جدا وتتراوح بين ٠,٢٪ - ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ي رصد الجدول أدناه تطور مؤشر التنمية البشرية للدول العربية خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ وتجدر الإشارة أن البحرين والكويت والإمارات وقطر تدخل في مجموعة التنمية البشرية العالية وموريتانيا والسودان وجيبوتي واليمن في مجموعة التنمية البشرية المتدنية وباقي الدول العربية العشر في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة.

٢٠٠٠		رصيد مؤشر التنمية				الدولة/ السنة
الترتيب	رصيد المؤشر	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
١٧٣/٩٩	٠,٧١٧	٠,٧٠٣	٠,٦٧٧	٠,٦٥٨	٠,٦٣٦	الأردن
١٧٣/٤٦	٠,٨١٢	-	-	-	-	الإمارات
١٧٣/٣٩	٠,٨٣١	-	-	-	-	البحرين
١٧٣/٩٧	٠,٧٢٧	٠,٦٨٢	٠,٦٤٦	٠,٦١٣	٠,٥٦٦	تونس
١٧٣/١٠٦	٠,٦٩٧	٠,٦٦٣	٠,٦٣٩	٠,٦٠٠	٠,٥٥٠	الجزائر
١٧٣/١٤٩	٠,٤٤٥	-	-	-	-	جيبوتي
١٧٣/٧١	٠,٧٥٩	٠,٧٣٧	٠,٧٠٦	٠,٦٧٠	٠,٦٤٦	السعودية
١٧٣/١٣٩	٠,٤٩٩	٠,٤٦٢	٠,٤٤٢	٠,٣٩٥	٠,٣٧٤	السودان
١٧٣/١٠٨	٠,٦٩١	٠,٦٦٥	٠,٦٣٤	٠,٦١٤	٠,٥٨٠	سوريا
-	-	-	-	-	-	الصومال
-	-	-	-	-	-	العراق
١٧٣/٧٨	٠,٧٥١	-	-	-	-	عمان
-	-	-	-	-	-	فلسطين
١٧٣/٥١	٠,٨٠٣	-	-	-	-	قطر
١٧٣/٤٥	٠,٨١٣	٠,٨١٢	-	٠,٧٧٧	٠,٧٧٣	الكويت
١٧٣/٧٥	٠,٧٥٥	٠,٧٣٠	٠,٦٨٠	-	-	لبنان
١٧٣/٦٤	٠,٧٧٣	-	-	-	-	ليبيا
١٧٣/١١٥	٠,٦٤٢	٠,٦٠٥	٠,٥٧٤	٠,٥٣٢	٠,٤٨٢	مصر
١٧٣/١٢٣	٠,٦٠٢	٠,٥٦٩	٠,٥٤٠	٠,٥٠٨	٠,٤٧٤	المغرب
١٧٣/١٥٢	٠,٤٣٨	٠,٤١٨	٠,٣٩٠	٠,٣٧٩	٠,٣٦٠	موريتانيا
١٧٣/١٤٤	٠,٤٧٩	٠,٤٣٩	٠,٣٩٩	-	-	اليمن

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشاريع صناعية الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

١- مشروع إنتاج الجبس
يهدف المشروع إلى إنتاج حوالي ١٠٠ ألف طن سنويا من الجبس لتلبية احتياجات السوق المحلي.

* الطاقة التصميمية ونوع الإنتاج:

١٠٠ ألف طن/ سنة جبس

* المواد الخام المحلية الداخلة في الإنتاج ونسبتها:

خام الجبس بنسبة ١٠٠%

* السوق المستهدف: السوق المحلي

٢- مشروع كربونات الكالسيوم

يهدف المشروع إلى إنتاج حوالي ٥٠ ألف طن سنويا من مسحوق كربونات الكالسيوم لتلبية احتياجات السوق المحلي.

* الطاقة التصميمية ونوع الإنتاج:

٥٠ ألف طن/ سنة مسحوق كربونات الكالسيوم

* المواد الخام المحلية الداخلة في الإنتاج ونسبتها:

(احجار السيليكاء، الدولومايت) بنسبة ١٠٠%

* السوق المستهدف: السوق المحلي

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

ص.ب ٩٠١٥ - دمشق/ سوريا

هاتف: ٦١١٨٥٩٨/٦١١٥٤١٢ (١١-٩٦٣)

فاكس: ٦١٢١٧٣١/٦١١١٣١٨ (١١-٩٦٣)

بريد إلكتروني: aucbm@net.sy

الموقع الشبكي: www.aucbm.org

٣- مشروع إنشاء خط لإنتاج الإسمنت بمنطقة زليتن

* هدف المشروع: إنتاج مليون طن/ السنة من الإسمنت.

* موقع المشروع: زليتن - ٥٠ كلم عن ميناء مصراتة.

* التكاليف الاستثمارية: ١٦٩ مليون دولار أمريكي.

* الطاقة الإنتاجية: مليون طن سنويا

* المواد الخام: متوافرة محليا بنسبة ١٠٠%

* معدل العائد على الاستثمار: ١٢,٢%

- * فترة استرداد رأس المال: ٧,٧ سنة
- * التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض.
- الإمكانيات المتاحة:
 - توافر الأرض المناسبة لإقامة المشروع.
 - توافر الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي.
 - توافر الأيدي العاملة العادية والمؤهلة.
 - قرب المصنع من موانئ التصدير.
- ٤- مشروع مصنع الإسمنت البورتلاندي الأبيض
 - * هدف المشروع: إنتاج الاسمنت الابيض.
 - * التكاليف الاستثمارية: ٧٢,٥ مليون دولار أمريكي.
 - * الطاقة الإنتاجية: ٢٠٠ ألف طن/ السنة.
 - * المواد الخام: متوفرة محليا بنسبة ١٠٠%.
 - * التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض.
- ٥- مشروع مصنع غزول البولي بروبيلين
 - * هدف المشروع: إنتاج خيوط البولي بروبيلين.
 - * التكاليف الاستثمارية: ١٠ ملايين دولار أمريكي.
 - * الطاقة الإنتاجية: ٥٠ ألف طن سنويا.
 - * المواد الخام: تتوفر محليا بنسبة ٨٠%.
 - * التسويق: تغطية احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض.
- ٦- مشروع تصنيع المواسير البولي ايثيلين البلاستيكية ذات الأقطار الكبيرة:
 - * هدف المشروع: إنتاج مواسير نقل المياه والصرف الصحي.
 - * التكاليف الاستثمارية: ٤,٨ مليون دولار أمريكي.
 - * الطاقة الإنتاجية: ١٦,٨ ألف من مواسير نقل المياه والصرف الصحي/ سنويا.
 - * المواد الخام: متوفرة محليا بنسبة ٩٠%.
 - * التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

هيئة تشجيع الاستثمار

ص.ب ٨٠٦٥١ - الزاوية

طرابلس - ليبيا

هاتف: ٣٦٠٩٦١٣ - ٢١٨٢١

فاكس: ٣٦١٧٩١٨ - ٢١٨٢١

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاية أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.